الاقتصادى

التصدي لمواجهة المهدر
نقطة التحول في الأقتصاد المصري

دكتور مهندس / نادر رياض

ملحق يوزع مجاناً مع عدد ٩ ديسمبر ١٩٩٦

مقـــــدمـــة

تتعدد العناصر المحورية للقوة المصرية ... فلدينا الموقع الجغرافي المتميز والمناخ المناسب علي مدار العام ، نهر النيل وبحيراته ، وسواحل طويلة ممتدة علي البحرين الأبيض والأحمر تؤهل للأستحواذ علي ثروة سمكية هائلة ، ولدينا قناة السويس بأهميتها الأستراتيجية ، وموانى هامة علي البحرين الأبيض والأحمر بما يشكل محورا رئيسيا للنقل متعدد الوسائط عالميا ، ولدينا كنوز أثرية تمثل ثلث آثار العالم تقريبا ويمكن أن تستقطب ٨٠٪ من حركة السياحة العالمية ضمن سياحة الآثار .. وإضافة لسياحة الآثار لدينا مناطق سياحة الغطس الجميلة في شرم الشيخ والغردقة وساحل البحر الأحمر عموما وكذا مناطق للسياحة العلاجية في سفاجا وغيرها من المناطق الواعدة. لدينا الموارد البشرية بوفرة وكثرة والتي لو أحسن تطويرها لاصبحت ايجابياتها سلعة استراتيجية محليا وعالميا ، ولدينا العديد من الصناعات والسلع والمنتجات المنتشرة في مدن مصر وقراها . لدينا المدن الجديدة وبنية أساسية نمت وتعاظمت في السنوات الأخيرة . لدينا الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة في شتي ميادين العلم والمعرفة ... لدينا مصر بحضارتها وعراقتها وتراثها العظيم .... إنها ثروات لاتملكها دول كثيرة متقدمة.

ومن ثم فإن مشكلات مصر الأقتصادية ليست في محدودية مواردها وإنما في كيفية إدارة هذه الموارد .

ونحن .. إذ نناقش في هذا المقام سياسات وأدوات وأساليب إدارة التحول في الأقتصاد المصري لتحقيق الأنطلاقة الإنتاجية التي توفر لمصر مكانة لائقة ونحن علي أعتاب القرن الحادي والعشرين .. أردت أن أقدم هذه الدراسة لألقي الضوء علي أحد المحددات الهامة للتنمية الأقتصادية بأعتباره محددا له آثاره الكبيرة والخطيرة علي الأقتصاد المصري .. ألا وهو " المهدر من الطاقات والموارد المصرية " الأمر الذي يتعين علينا جميعا العمل علي مواجهته للأرتفاع بمعدلاتة الإنتاجية وتحقيق التنمية الأقتصادية المنشودة .

أولا : الفرق بين الفاقد والمهدر :

فرق كبير بين الفاقد والمهدر من الموارد والطاقات. .

فالفاقد هومايفقد دون مانستطيع له منعا مثل الماء والفاقد من بحيرة السد العالي سواء بالتبخر لأعلي أو بالتسرب من باطن البحيرة إلي المياه الجوفية أو من خلال الفالق الأفريقي الذي يمر بالبحيرة .

أما **المهدر** فهو مايفقد من الطاقات والموارد ويمكن منعه . . .ومع ذلك لانمنعه . . سواء كان سبب عدم المنع يرجع إلي الإهمال أو الغفلة أو الجهل .

ثانيا : أهمية قيمة المهدر :

يكفي لبيان الأهمية الأقتصادية للمهدر ان نعلم أن الوعاء الأقتصادي اللازم لتحقيق ربح صافي مقدارة ألف جنية لن يقل عن خمسين ألف جنية توظف مابين أصول ثابتة وحق معرفة وتدريب عمالة وتوظيفها وإدارة موارد بشرية وخامات ورأس مال وتوفير مصادر طاقة بصورها المختلفة وإنشاء جهاز بيعي وتسويقي بما يلزمه من تكلفة تواجد السلعة ليس فقط في الأسواق وإنما في ذهن المستهلك أيضا .

أما تحقيق ربح مقدارة ألف جنية عن طريق مواجهة المهدر فإنه لايتكلف أي قيمة مادية

وبالتالي فإن مضاعفة الربح المحقق عن طريق إيقاف نزيف المهدر من الموارد والطاقات هو غاية تعلو الكثير من الأهداف الأقتصادية سواء علي مستوي المؤسسة أو علي مستوي الدولة .

ثالثا : مظاهر الأهدار لأهم الموارد :

١ - الموارد البشرية :

البطالة بجميع أشكالها :

أ - **البطالة الصريحة** وأرتفاع نسبة العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة . والبطالة الصريحة تعني أن هناك أفراداً قادرين علي العمل وراغبين فيه ولكنهم لايجدون عملا وبذلك يضيع وقتهم سدي . وحيث أن الوقت هو المورد الوحيد الذي لايمكن تخزينه والأحتفاظ به لفترة ما للاستفادة به بعد تلك الفترة إذ أنه إن لم يستفد به في الحال لايمكن الأستفادة به أبدا . . فإن البطالة الصريحة تمثل إهدارا كبيرا غير منظور .

ومن المعروف أن أعداداً كبيرة من الخريجيين لايتم تعيينهم إلا بعد مضي فترة طويلة علي تخرجهم تمتمد لعدة سنوات . . لذا فإنه من الطبيعي أن تكون إنتاجية الذين يعينون من هؤلاء منخفضة جدا إذ أنهم يعينون بعد أن يكون قد محي من ذاكرتهم في فترة البطالة الطويلة تلك كل مادرسوه . . فضلا عن الآثار السيئة وانعكاساتها سواء علي الخريجيين أو ذويهم . البطالة الصريحة إذن لها تأثير سلبي كبير علي الإنتاجية القومية

ب -**البطالةالمقنعة**التي تعني حصول بعض العاملين بأعداد غير قليلة علي أجور ومرتبات دون أن يضيفوا إلي الإنتاج القومي الإجمالي شيئا بما يعني إهدار مبالغ كبيرة كان يمكن بطبيعة الحال استخدامها في تدعيم الأستثمار . . بما يعني أن البطالة المقنعة تقلل من قدرة الدولة علي الأستثمار . ولا شك في أن انخفاض قدرة الدولة الأستثمارية يزيد من حجم البطالة المقنعة وهكذا دواليك . . . فهكذا هي طبيعة الأشياء وإحدي حقائق الحياة أن الفشل (أو النجاح) إنما يحمل في طياته عوامل تغذيه وتقويه .

جـ - **إرتفاع نسبة الأمية والتي تضيف** إلي ذلك كله الإهدار المتمثل في ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع المصري وأثرها .

د - **اهدار المواهب يتمثل في** اهدار مواهب الشباب بالتوجية الخاطىء للقبول بالجامعات والمعاهد بنظام لايتمشي مع مواهب الشباب الأمر الذي يقضي علي الطاقات الأبداعية والقدرات الخلاقة للغالبية العظمي منهم دون مراعاة لحقيقة أن هؤلاء الشباب يمثلون مستقبل هذه الأمة .

٢ - المهدر نتيجة التكدس في الموانى :

إن عدم تطوير العمل بالموانى بما يتمشي مع التطور العالمي في تكنولوجيا النقل البحري والشحن والتفريغ برغم الزيادة المستمرة في حجم التجارة الخارجية يؤدي إلي تكدس الموانى بالبضائع وتأخر عمليات الشحن والتفريغ للسفن بالموانى بما يتسبب في دفع غرامات تأخير للسفن الأجنبية بالعملات الصعبة بما يمثل إهدارا" تراكميا كبيرا فضلا ن إهدار الوقـ وما يترتب عليه من سلبيات أخري لاتتمشي مع دخول مصر للقرن الواحد والعشرين .

٣ - المهدر في استخدام نظام الري الحالي :

لابد من التدخل العاجل لتغيير نظام الري بالغمر وذلك بتطبيق نظم الري الحديثه التي تعمل بالرش أو التنقيط ، أذ أنه لم يعد مقبولا" الا نستغل ماحبته بنا الطبيعة من ماء وفير في إستصلاح كل مايمكن زراعته من أراض نملك كل أدواته ،بما في ذلك الأيدي العاملة الوفيرة وهو أمر نادر في كثير من الدول المجاورة .

٤ - المهدر من مياة الشرب :

إن الزيادة الهائلة في المهدر من مياة الشرب والتي تبلغ ٧٠٪ تمثل زيادة هائلة مهدرة في تكاليف عملية تنقية المياة وجعلها صالحة للشرب .. يمكن تجنبها لو أننا استطعنا أن نخفض نسبة هذا المهدر إلي درجة مقبولة تتمشي مع المعدلات العالمية (٧ - ١٠٪) وذلك بتطبيق المواصفات القياسية علي المحلي والمستورد من المحابس والوصلات مع تطبيق شرائح سعرية متدرجه علي استهلاك المياة .

٥ - المهدر في استخدام القروض :

إن التأخر في استخدام القروض المتاحة يؤدي إلي إهدار كبير يتمثل في تجميد أوعية تمويليه متاحه بالبنوك وتحويلها من تمويل ديناميكي فاعل الي أموال إستاتيكية ساكنه ولاشك في أن عدم استخدام القروض المتاحة يعتبر في حد ذاته سببا من أسباب انخفاض حجم إجمالي الأستثمارات السنوية ، وفي الوقت نفسه فأنه يحجب إستثمارات من شأنها تعظيم الناتج القومي ويساهم في الأسراع من عمليه الخصخصه وتحويل هذا القطاع الي قطاع دافع للأقتصاد بعد أن ظل عبئا" عليه لسنوات طويله .

٦ -المهدر نتيجة لعدم تدوير المواد لاعاده إستخدامها اكثر من مرة (Recycling) :

أن تأخر تدخل الدولة حتي الأن في إرساء نظام فرز العوادم والمستهلكات وقت التخلص منها بحيث يتصل هذا النظام في تجميع العوادم بنظام اعادة تدوير وتصنيع خامات البلاستيك والألمونيوم والزجاج والورق مرة أخري في مصانع تنشأ لهذا الغرض .

وهو أمر تتحقق فائدته المادية بجانب الفوائد الثانويه التي لاتقل أهميه من المحافظة علي البيئة والرفع لمستوي الوعي البيئي لدي المواطنين والتدخل ايجابيا" بمنع إتاحة العبوات لاستخدامات الغش التجاري .

٧ - الإهدار بسبب عدم صيانة الآلات والمعدات بالقدر الكافي :

من المؤسف أن عدم الاهتمام بوضع وتنفيذ برامج الصيانة الوقائية المخططة للآلات والمعدات يؤدي إلي انخفاض درجة كفاءتها وزيادة أعطالها وتوقفاتها وذلك كله له آثاره السلبية الكبيرة في انخفاض الإنتاجية .

٨ - الإهدار بسبب استخدام آلات ومعدات متهالكة :

يؤدي استخدام الآلات والمعدات المتهالكة إلي زيادة نسبة الهوالك في المواد الخام المستخدمة في العمليات الإنتاجية وزيادة كمية الطاقة اللازمة لتشغيلها وتدني درجة جودة المنتجات بما يؤثر سلبيا بدرجة كبيرة علي الإنتاجية القومية .

٩ -عدم استغلال الطاقة المتاحة " في نقل البضائع بالسكك الحديدية "

يؤدي عدم استغلال جزء من الطاقات الإنتاجية المتاحة إلي انخفاض الإنتاجية عموما بما يمثل إهدارا" لموارد متاحة ينعكس أثرها سلبا علي الاقتصاد القومي مثال ذلك الطاقه المتاحة للسكك الحديديه في نقل البضائع لاشك أن وجود مرفق السكك الحديديه في مصر يعتبر ميزه إستراتيجيه كبيرة لا تتوفر لدول الشرق الأوسط سواء شرق مصر أو غربها ويكفي أن نذكر أن سكك حديد مصر هي ثان أقدم مرفق للسكك الحديديه في العالم خارج أوروبا بعد الهند.

وهذا المرفق رغم أنه يعمل بكفاءة عاليه في نقل الركاب ويوفر وسيلة رخيصه ومنتظمة ومنضبطة في نقل الركاب والربط بين المدن الا أن أدائه في مجال نقل البضائع يتخلف كثيرا" عن الدور الذي يستطيع أن يؤدية في ضوء إمكانياته المتاحة ، ويكفي الأستدلال علي ذلك بمتابعة الأحصاءات عن قيم النقل (طن/كيلومتر) والتي تتم عن طريق السكك الحديديه مقارنه بوسائل النقل البري والنهري ، فأذا علمنا أن ماتملكه

السكك الحديديه من خطوط تغطي ٩٠٪ من مدن مصر وما يستتبع ذلك من وجود مخازن ومرافق وأحواش تغطي تلك المناطق وكذا جهاز إداري تتحمل الدولة تكلفته ، قادر علي تسلم وتسليم البضائع والطرود والسلع وكذا تحصيل قيمتها لحساب جهة الشحن ، لادركنا حجم الإهدار الحادث في إستغلال إمكانيات هذا المرفق الهام

١٠ - الإهدار في الخامات :

هناك إهداراً كبيراً في الخامات المستخدمة في مواقع إنتاجية كثيرة :

* إهدار بسبب استخدام تكنولوجيات دون المستوي .
* إهدار بسبب عمالة غير مدربة .
* إهدار بسبب بعض العمالة غير الواعية .
* إهدار بسبب غيبة الخطط والمعدلات المدروسة .
* إهدار بسبب عدم الانضباط .

١١- الإهدار في الطاقة :

هناك مظاهر إهدار متعددة لجميع أنواع الطاقة .

* الإسراف في استخدامات الطاقة الكهربية .
* الطاقة المهدرة من خلال العديد من آلات ومعدات المصانع نتيجة القصور في عمليات الصيانة .
* الطاقة المهدرة من خلال وسائل النقل والمواصلات بسبب ازدحام المرور وعدم انسياب حركته في أماكن كثيرة .
* إهدار الطاقة الشمسية المتاحة وعدم استغلالها كطاقة نظيفة رخيصة .

١٢- الإهدار الضخم في السلع الزراعية :

يتمثل الإهدار في مراحل تجميع المحاصيل والحصاد والتعبئة والتخزين والنقل والتوزيع

١٣ - الإهدار في استخدام الكوادر العلمية :

تمتلئ مصر بالعديد من الجامعات ومراكز البحوث العلمية المتخصصة في جميع المجالات ، ونسمع كل يوم عن الدرجات العلمية الممنوحة في كافة فروع العلـــــم والمعرفه ومازال حجم الأستفادة من تلك الموارد متواضعا للغاية ومعظمها حبيس الأدراج لايستفاد به . . . أنه إهدار كبير .

١٤ - الإهدار في استخدام الوحدات السكنية :

هناك العديد من المساكن التي يتم بناؤها وتظل شاغرة لسنين طويلة في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة إسكان طاحنة وهو امر يمكن للدوله أن يكون لها فيه قولا ايجابيا يحرك الأحداث اذا نشأت آليه مصرفيه تشرف تمويليا علي حركة الأنشاء والتشييد من جانب وحركة التملك واعاة البيع لمالك جديد من جانب آخر ، وذلك عن طريق تحريك أسعار الفائدة علي القروض خفضاً ورفعاً مما ينشئ مصلحة في اتجاه دون آخر يحفز علي حركة الأنشاء أو حركة التملك بما يمنع من تجاوز التكدس لقيمة تهدد بحدوث حالة ركود .

١٥- الإهدار في عدم الحفاظ علي البيئة :

أينما ننظر نجد مظاهر إهدار متعددة في عدم الحفاظ علي البيئة ومواردها في الوقت الذي يتفاني فيه العالم في الحفاظ علي البيئة ومواردها . والأمر ليس بخاف أن تكلفة رفع الضرر تفوق بمراحل شاسعة تكلفة منع حدوث الضرر .

١٦- الإهدار المستمر بسبب عدم انسياب المرور وسوء الحالة الفنية لكثير من وسائل النقل والمواصلات :

إن عدم انسياب المرور وسوء الحالة الفنية لكثير من وسائل النقل والمواصلات يؤدي إلي حدوث خلل في عدد من تلك الوسائل يوميا وبالتالي إلي توقفها في الطريق وتعطيل جزء من الطريق بعض الوقت والأضطرار إلي شراء قطع الغيار اللازمة لإصلاحها وضياع الوقت الكثير في ذلك وفي الإصلاح . ولا شك أن كل ذلك يزيد من التكلفة المادية والزمنية والنفسية والعصبية التي يتحملها أصحاب وسائل النقل والمواصلات وسائقيها وراكبيها .

ويؤدي عدم انسياب المرور إلي اضطرار وسائل النقل والمواصلات إلي قطع المسافات في فترات زمنية أكبر بكثير من الأزمنة المقترحة والمخططة بما يعني انخفاض عدد الأدوار اليومية وعدم الإستخدام الأمثل لتلك الوسائل .

ونتيجة لذلك أيضا نجد إن أعدادا كبيرة من العاملين يذهبون إلي عملهم متأخرين ومرهقين وبحالة نفسية وعصبية سيئة بما ينعكس علي العلاقات وطريقة التعامل مع جمهور المتعاملين معهم ، ولاشك أن لذلك كله آثاره السلبية السيئة علي الإنتاجية القومية .. ثم إن جمهور العاملين يعانون وهم في طريق عودتهم إلي مساكنهم نفس مايعانون في الصباح وهم في طريقهم إلي مقر العمل مما يزيد حالتهم النفسية والعصبية رداءة ولابد أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا علي العلاقات الأسرية فتزداد همومهم ومن ثم تزداد إنتاجيتهم أنخفاضا .

١٧ - الأهدار الكبير لحقوق الإنسان وما يترتب عليه من إهدار اقتصادي :

(أ) الإهمال في عملية تنقية مياة الشرب خاصة بقصد التوفير في تكاليفها دون الأخذ في الأعتبار مايمكن أن يؤدي إليه ذلك من إصابة أعداد كبيرة من الأفراد بأمراض خطيرة وما يتسبب عن ذلك من نفقات للعلاج وأستيراد للأدوية اللأزمة وانخفاض إنتاجية العاملين منهم بل وأيضا تعطلهم عن العملية الأنتاجية فترات من الوقت ، وكذلك معاناة التلاميذ والطلبة الذين يصابون بتلك الأمراض مما يقلل قدرتهم علي الإستذكار والأستيعاب بل وتعطيلهم عن العملية التعليمية فترات من الوقت . ومعني ذلك أن الإهمال في عملية تنقية مياة الشرب بقصد التوفير في تكاليفها يعد خطأ " فاحشا ليس فقط لأنه يعتبر عملا مهدرا لأبسط حقوق الإنسان المعاصر في الحصول علي مياة شرب نقية خالية تماما من الجراثيم وإنما أيضا لأنه يكلف الدولة أضعاف ماتوفره في تكاليف تنقية المياة بما يمثل إهدارا كبيرا .

(ب) أنخفاض مستوي صحة الإنسان المصري لأسباب متعددة أهمها النقص المطرد في التغذية خاصة البروتين الحيواني اللازم لصحة الإنسان وحياتة .. في حين أن المسطحات المائية العذبة والمالحة عريضة واسعة .. والشواطىء طويلة ممتدة .. والبحيرات القديمة والجديدة بحور فسيحة رحبة للخير تعمر بالأسماك ورزق الله فيها غير محدود . كما يعاني الانسان المصري من عدم توافر الخدمة العلاجية الجيدة بأسعار معتدلة تناسب الجمهور الكبير في المجتمع الإنتاجي وبطء انتقال التقدم الطبي وسوء الظروف الصحية في الكثير من مواقع العمل وتلوث البيئة بصورة واضحة ومتزايدة .

لاشك في أن أنخفاض صحة الأنسان المصري ينعكس بإهدار كبير غير منظور للقدرات الإنتاجية .

(جـ) الأهدار الأخلاقي بسبب أزمة الإسكان الحادة والمتفاقمة :

المضاربات علي العقار وعلي الأرض التي معظمها وهمية والتي رفعت

علي الناس أسعار السكن والبناء في ظل قصور التشريعات والنظم في إيجاد علاقات فعالة بين الملاك والمستأجرين .. ألم يساهم ذلك في دفع مئات الآلاف .. بل الملايين إلي الخلاء .. خلاء عار من سقف يستر ومن ماء نظيف أو مصباح يضئ.. ألم تفرض هذه الجريمة المفتعلة علي البسطاء وغير القادرين أن ينام العشرات في حجرة واحدة أو فناء .. ؟ ألم تجرح هذه الظاهرة المأساوية حياء الصبية والشباب والشابات والأطفال .. ؟ ألم تقتل فيهم قيما ومحرمات .. ؟ أليس ذلك كله كان السبب المباشر في العشوائيات التي تنبت فيها الجريمة والحرام والشذوذ والأنحراف ؟ أليس ذلك كله إهدارا" لأهم مواردنا وهو العنصر البشري والعمود الفقري للإنتاجية والتنمية وصناعة المستقبل ؟ بالأضافة الي أن إهدار حقوق الأنسان المصري هو في واقع الأمر السبب الرئيسي في حالة السلبية والفردية وهي ظاهرة آخذه في التكون ، وكذا حالة التغرب والغربه في مجال العائدين والوافدين .

لقد استعرضت بعض مظاهر الإهدار علي سبيل الأمثلة لا الحصر

صحيح أن هناك لكل ذلك أسبابه ومسبباته العديدة المتداخلة والمتشابكة .. ولكننا بلاشك أيضا قادرون علي مواجهته .. أمر ليس سهلا ولكنه ممكنا .. **لقد استطاع المجتمع المصري أن يحقق نصر أكتوبر عندما نحج في تنظيم واستغلال قدراته وإمكانياته .. لذا فمن المؤكد أنه قادر علي التصدي لمواجهة المهدر .**

رابعا : مواجهة الإهدار:

الأمر يتطلب منا الإسراع بتبني مجموعة أو حزمة متكاملة من السياسات والخطط والبرامج التي ينبغي أن يشارك في صنعها وتنفيذها كل مؤسسات المجتمع وقطاعاته بأعتبار أن المسئولية جماعية ومشتركة .....

الأمر يتطلب دورا" فعالا للإعلام المصري بكافة وسائله لنشر وعي

متكامل بمظاهر الإهدار وأضراره علي الفرد والمجتمع . . . . . .
الأمر يحتاج الي دور فعال لرجال الدين في المساجد والكنائس للتأكيد علي أن الأديان والشرائع السماوية تنهي عن الإهدار . . . .
الأمر يتطلب تضافر كل قوي الشعب في المواجهة ، والي تعبئة شاملة مدروسة ومخططة . . . . .
بهذا . . وبهذا فقط يمكننا مواجهة الإهدار .

وأعرض فيما يلي أهم محاور المواجهة والسياسات والأهداف :

١ - العمل علي تنمية الوعي بمظاهر الإهدار وانعكاساته علي الفرد والمجتمع وتدريس ذلك بالمدارس .

٢ - أنشاء جهاز يختص بمواجهة المهدر مزود بقاعدة مهنية عاملة مدربة ومؤهلة وفق احتياجات المجتمع .

٣ - التخفيف من مشكلة البطالة من خلال تزويد العمالة غير المدربة بإمكانيات تؤهلها للعمل في السوق الخارجية ومنافسة العمالة الأجنبية في هذه الأسواق .

٤ - الاستفادة من أفكار وسياسات وأساليب ونظم مشروع مبارك - كول للتعاون الفني بما يعمل علي رفع وزيادة الطاقة الإنتاجية الكلية للمجتمع .

٥ - تعظيم أداء وأنتشار الصناعات الصغيرة وإعداد خطة قومية لتنمية وأنتشار الصناعات البيئية والعمل علي حل جميع مشكلات تلك الصناعات بحيث يتحول المجتمع المصرى بكافة فئاته وأفراده إلي الإنتاج .

٦ - إنشاء بنية أساسية علمية لمصر قادرة علي الانطلاق والدخول بها للقرن

الحادي والعشرين . وفي هذا الصدد يمكن للحكومة والقطاع الخاص معا الأستفادة من قدرات وإمكانيات المصريين المغتربين في الخارج بمايؤدي إلي أن نصبح منتجين للتكنولوجيا ولسنا مشتريين لها . ولعل ما يسهل هذه المهمة أن الدولة ليست غائبة عن تحقيق هذا الهدف حيث قامت بإنشاء مدينة مبارك العلمية إضافة إلي امتلاك مصر لرصيد كبير من العلماء والخبراء القادرين علي تطويع المنجزات العلمية لخدمة المجتمع إذا ماأتيحت لهم الظروف . كما يمكن الأستعانة بتلك الخبرات في مجالات التدريب المهني وإعادة هيكلة الشركات والمصانع نظرا لخبراتهم الإدراية المتميزة وكذا في مساعدة القطاع الخاص في أختيار نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة المجتمع بالقدر الذي يسهم في استيعاب أعداد كبيرة من العمالة وكذلك في تحقيق الأكتفاء الذاتي من كثير من السلع المستوردة اعتمادا علي الخامات المحلية . وفي هذا الصدد يمكن الأستفادة من التجربة الهندية الناجحة في هذا المجال .

وفي هذا الإطار فإن المصريين المغتربين يمكنهم مساعدة القطاع الخاص في تبيان خصائص التكنولوجيا المستوردة ومصادرها وكيفية الأستفادة منها ومدي ملاءمتها لطبيعة المجتمع المصري دون أن يكون لها تكلفة اجتماعية فادحة ، هذا فضلا عن شرائها بأسعار معتدلة . . حيث يعمل كثير من المصريين المغتربين في شركات كبري متعددة الجنسية . . بل إن بعضهم يمتلك بيوت خبرة واستشارات فنية بما يفيد كثيرا" في التعاقدات الخارجية ، وأخيرا إسهاماتهم في تطويع هذه التكنولوجيا وفقا للواقع المصري وتدريب العاملين القائمين عليها بما يحول دون إهدار الموارد القومية والمحافظة عليها وصيانتها .

٧ - زيادة عدد الأرصفة في الموانى الحالية لاسيما أرصفة الحاويات بالقدر

الذي يفي بمتطلبات استيعاب الواردات الحالية والمستقبلية لسنين طويلة

٨ - تعظيم ومضاعفة أنشطة التطوير في طاقة وتجهيزات الموانى البحرية الحالية بإعادة تشغيل الأرصفة العاطلة وتعميق غاطس الأرصفة القائمة وزيادة أطوالها بما يتناسب مع التطور في أحجام وحمولات السفن الحديثة العملاقة .

٩ - تجهيز جميع الموانى بالتكنولوجيات الحديثة للشحن والتفريغ والوزن ومعامل تحليل متكاملة للسلع الواردة ومساحات أو صوامع كافية للتخزين .

١٠- استخدام أساليب بحوث العمليات في جدولة حركة السفن القادمة للموانى وتوزيعها علي الأرصفة وكذا جدولة عمليات التفريغ والنقل والسيطرة عليها .

١١- زيادة عدد الموانى البحرية علي ساحلي البحرين الأبيض والأحمر لمقابلة الزيادة المتوقعة في النقل البحري لاسيما بعد العمل بأتفاقية الجات ، وكذا تأهيل مصر لتلعب دور مؤثر في حركة النقل العابر للبضائع بين أسيا وأفريقيا وأوربا .

١٢ - إجراء دراسات تسعيرية تقوم علي هيكل متكامل ومحدث من البيانات والمعلومات وذلك بهدف جعل رسوم خدمات الموانى المصرية تنافسية مع رسوم نظيراتها بالموانى الأخري بالمنطقة .

١٣ - رفع كفاءة الأداء الإداري بالموانى المصرية من خلال انتقاء واع مدقق للقيادات الإدارية مع إتاحة فرص تدريبية فعالة ومستمرة لها ، وتطوير النظم واللوائح بما يواكب المتغيرات البيئية المختلفة والمؤثرة في الأداء الأداري .. هذا فضلا عن حسن اختيار وتنمية العمالة وتحفيزها والتقويم المستمر للأداء .

١٤ - تعظيم الاستفادة بالطاقة الشمسية كمصدر للطاقة النظيفة والمنخفضه

التكلفه

١٥ - تعظيم دور الدولة المتنامي في الحفاظ علي البيئة من خلال تعظيم دور الأجهزة المحلية والشعبية بأداء دور أكثر فاعلية وسن القوانين الرادعة وتطبيقها .

١٦ - مراجعة أساليب ونظم التعامل مع السلع والمنتجات الزراعية والعمل علي تقليل الفاقد والتالف في الجمع والتخزين والتعبئة والنقل والتداول . . . الخ .

١٧ - الاهتمام بالإنسان المصري فهو العنصر الحاكم لكل المحاور. الخ .

١٨ - الأهتمام والتخطيط لحلول أكثر فاعلية في حل أزمة الأسكان الطاحنة . . .هل من المعقول استمرار الأزمة وزيادة حدتها رغم وجود العديد من الوحدات السكنية شاغرا لسنين طويلة . . . من المؤكد أن أنظمة العمل في مجال التشييد والبناء لم تنجح في إيجاد منظومة عمل تلتقي من خلالها إرادة المالك مع إرادة الساكن . . . إن وراء الاستمرار في إنشاء مزيد من المساكن مع ترك المزيد منها شاغرا فائدة اقتصادية للملاك ، وهو أن ارتفاع قيمة الأصل تزيد عن الفائدة المحققة من زيادة دوران رأس المال . . أي أن بقاء الأمر علي ماهو عليه يحقق منفعة اقتصادية أعلي من تحويل المال إلي عقار والعقار الي مال في غياب دورة نشيطة تتفق مع جميع الاتجاهات والمقاييس المحلية في إدارة رأس المال . . لعل هناك أداة من أدوات التحويل تغيب عن الساحة وفي وجودها الحل للمشكلة . . .

وعلي وجه التحديد هناك دور غائب للبنوك والأستثمار العقاري يتمثل في التعامل بأسعار فائدة متغيرة بحيث يشجع علي شراء الأراضي وتمويل الأنشاء ات إلي إن تشير المؤشرات إلي وجود فائض استراتيجي ليس من المصلحة تجاوزة فيتم عندئذ تحجيم شراء الأراضي وإقامة المنشآت عليها برفع سعر الفائدة بينما يتم تخفيض سعر الفائدة علي ممتلكي العقارات مما ينشئ حركة نشيطة من شأنها تنشيط

استغلال رؤوس الأموال السابق تمويلها لإعادة ضخها مرة أخري في أنشطة تخدم شراء الأراضي وإقامة المنشأت عليها مع تحريك سعر الفائدة هبوطا بما يتمشي مع الوضع الجديد من وجود فائض أموال تمويلية .

كما أنه من الأهمية بمكان وجود آلية للجهاز المصرفي قادرة وفعالة في تنشيط حركة الإسكان وكذا قطاع الإسكان والتعمير عليه أيضا أن يمارس دورا" حيويا تجاه المساكن وتبادلها في حركة تجمع بين الملاك القدامي والملاك الجدد .. وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهل استبدال مسكن كبير بأخر صغير والعكس مما يسهل من حركة انتقال المواطنين بين المدن دون الألتزام بالقيد المكاني المتمثل في السكن وهو قيد وهمي في واقع الأمر .

١٩ - أنشاء نظام لتدوير المستهلكات بغرض أعاده إستخدامها ، ويمكن البدء بذلك في القاهرة والأسكندرية وتعميم التجربة بعد ذلك ، وفي هذا الصدد .. يقوم علماؤنا وباحثينا بدراسة تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال

فعلي سبيل المثال .. قامت وزارة البيئة في فرنسا في منتصف شهر أبريل ١٩٩٦ بإفتتاح مركز للبحوث الخاصة بإعادة تصنيع المواد البلاستيكية بأستخدام تكنولوجيا متطورة في مجال إعادة تصنيع مختلف أنواع مخلفات المواد البلاستيكية وإنتاج مواد بلاستيكية جديدة قابلة للاستخدام بما يمثل وفرا كبيرا ويحل في الوقت ذاته مشكلة التخلص من المخلفات البلاستيكة .

٢٠-وقف التسابق المحموم الذي نمارسه جميعا في تلويث لهذا النيل وتسميم مياهه .. ماهي الحكمة من إفسادنا للنيل مصدر الرزق وواهب الحياة منذ القدم .. فيه نصرف مجارينا .. وفيه نلقي بنفايات مصانعنا العامة والخاصة علي السواء حتي اصبح مقبرة النافق من الحيوان .. وهو المقلب الكبير لبقايانا ومخلفاتنا .. أليس الأجدر أن ننمي ونحمي

ونرعي ونخصب ونثري أبواب الرزق من هذه المياه .. بدلا من أن نحول شبكة المصارف وشرايين النماء والري والزرع .. المتمثلة في الترع التي تشق أرض مصر بشعابها .. فتحولت إلي مرتع للحشرات والديدان لتصبح معاًمل تخصيب وتفريخ للجراثيم والفيروسات .. ومصدرا" للمرض وبؤرا للأوبئة وأمثلة للقبح .. وأماكن قاتلة مسممة لكل أسباب الحياة .. الأسماك تموت وهي راقدة في نبع الحياة .. في الماء .. وتميت كل من يتناولها أو تمرضه .. هل هذه أمور تعقل ونحن نعد العدة لدخول القرن الحادي والعشرين ؟

الدنيا تتحرك للأمام .. ومانفعله بأنفسنا وبمواردنا وبيئتنا عودة إلي الوراء .. إهدار في كل الموارد .. نشارك فيه جميعا وبلا أستثناء .. أمر خطير يحتاج إلي المواجهة ... يحتاج إلي تعبئة قومية شاملة .

وأؤكد أخيرا علي أن مواجهة المهدر هو غاية تعلو الكثير من الأهداف الأقتصادية سواء علي مستوي المؤسسة أو مستوي الدولة .